

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

دواعي التماطل في تسوية ملف هدم المنازل بسفوح الجبال بالجماعة الحضرية لأكادير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
إذا كانت المقترحات الدستورية تنص على الحق في السكن اللائق، عن طريق تعبئة الدولة لكل الوسائل الممكنة لتيسير التمتع بهذا الحق الذي يضمن السكنية والطمأنينة، فالعديد من المواطنين والمواطنات بمدينة أكادير يعانون، لما يربو عن اثني عشرة سنة، من انعكاسات هدم بيوتهم الكائنة في السفوح الجبلية المحاذية للمدينة.
فلقد انطلقت عملية البناء سنة 2011، بناء على العقود العرفية التي ائتمنت بموجبه المعنيون بقعهم الأرضية، والمُسجلة لدى إدارة الضرائب قبل سنة 2012، وبناءً كذلك على الشواهد الإدارية وتصاميم التحديد المبياني. وهي الضوابط والمسطرة التي كان معمولاً بها آنذاك.
وبعد إتمام بناء عدد كبير من المنازل، تفاجأ أربابها بانطلاق عملية الهدم، دون احترام المقترحات القانونية الجاري بها العمل في هذا الشأن، وهو ما خلف انعكاسات اجتماعية ونفسية قاسية جداً، فتعرضت العديد من العائلات للإفلاس التام، بعدما تراكمت عليها الديون وصرفت مدخراتها المالية على تحقيق حلم بناء مسكن خاص، وتجرت أسر أخرى مرارة التشرد، نتيجة تبخر آمالها في الحصول على مسكن كافحت من أجله لعقود من الزمن.
من جانب آخر، لجأت المؤسسات المعنية إلى أسلوب التسويق والتماطل في إيجاد حل جذري ومنصف لجميع المتضررين، فالقرار الولائي رقم 98 بتاريخ 02 غشت 2012، القاضي بتعويض المعنيين ببيع أرضية في حي أدرار وتكاويرت، كان مشروعاً واعداً وأعطى أملاً كبيراً في تسوية الملف لسنوات عديدة. لكن لم يتم تفعيله أو تنفيذ مقترحاته على أرض الواقع.
كما قدمت الجماعة الحضرية لأكادير بدورها وعداً سنة 2016 بتخصيص بضع أراضٍ لحل هذا المشكل، في إطار مشروع إعادة هيكلة سفوح الجبال، لكن وتيرة سير العملية وآليات تنفيذها تعرف تماطلاً غير مفهوم.
بناء على ذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذونها لحل ملف الهدم بسفوح الجبال بأكادير بشكل نهائي؟ كما نسألكم عن التدابير التي ستقررونها لإنصاف جميع المتضررين ولتسريع عملية التعويض؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حسن اومربيط